



**AL-KHABAR: Jurnal Ilmu Riwayah**

Volume 1 Nomor 2 Februari 2026

Email Jurnal: [jurnalalkhabar@gmail.com](mailto:jurnalalkhabar@gmail.com)

Website Jurnal: [ejournal.stdiis.ac.id](http://ejournal.stdiis.ac.id)



تقبيل الركن اليماني في الطواف (دراسة وتخریج حديث رقم ١٦٩٦ من كتاب المستدرک للحاکم النيسابوري)

**Ilham Hidayat**

Program Studi Ilmu Hadis

STDI Imam Syafi'i Jember

[Ilhamhidayat200102@gmail.com](mailto:Ilhamhidayat200102@gmail.com)

### **ABSTRACT**

Touching the Hajar Aswad and the Yemeni Corner is regarded as a sunnah practice in tawaf as performed by the Prophet ﷺ, as indicated by hadiths and reports found in the books of Sunan. However, *al Mustadrak ala al Sahihain* by Abu Abdillah al Hakim records a narration stating that the Prophet kissed the Yemeni Corner and placed his cheek upon it. This study aims to present a descriptive takhrij of the hadith in the Book of Manasik number 1696 in order to identify other transmitters besides al Hakim, assess its level of authenticity, and explain its juristic implications regarding the ruling on kissing the Yemeni Corner during tawaf. The research employs a qualitative descriptive method by outlining the chains of transmission, describing the narrators in terms of integrity and precision, assessing the continuity of the chain, and identifying irregularities and hidden defects based on the principles of hadith criticism, accompanied by an analysis of the hadith text through reference to the opinions of jurists and hadith commentators. The findings show that the hadith was transmitted by al Faqihi, Abd al Hamid, al Bukhari, Abu Dawud, Ibn Khuzaymah, and others. Nevertheless, the hadith is considered weak due to the solitary narration of Abdullah ibn Muslim ibn Hurmuz, who is regarded as weak and lacks corroboration, leading to the conclusion that kissing the Yemeni Corner is not a legislated practice.

Keywords: Takhrij, al-mustadrak, thawaf.

### **ABSTRAK**

Mengusap Hajar Aswad dan Rukun Yamani merupakan sunnah dalam tawaf yang dipraktikkan oleh Rasulullah ﷺ sebagaimana ditunjukkan oleh hadis dan atsar dalam berbagai kitab sunan. Namun, dalam kitab *al Mustadrak ala al Sahihain* karya Abu Abdillah al Hakim terdapat riwayat yang menyebutkan bahwa Nabi mencium Rukun Yamani dan meletakkan pipinya di atasnya. Penelitian ini bertujuan untuk menyajikan takhrij deskriptif terhadap hadis dalam

*Kitab al Manasik* nomor 1696 guna mengetahui para periwayat selain al Hakim, menentukan kualitas hadis, serta menjelaskan implikasi fikih terkait hukum mencium Rukun Yamani dalam tawaf. Penelitian ini menggunakan metode kualitatif dengan pendekatan deskriptif melalui pemaparan jalur periwayatan, penjelasan kondisi perawi dari sisi keadilan dan ketelitian, penilaian kesinambungan sanad, serta identifikasi unsur kejanggalan dan cacat sanad berdasarkan kaidah ilmu takhrij, disertai analisis matan hadis dengan merujuk pendapat para ulama fikih dan pensyarah hadis. Hasil penelitian menunjukkan bahwa hadis tersebut diriwayatkan oleh al Fakihi, Abdul Hamid, al Bukhari, Abu Dawud, Ibn Khuzaimah, dan lainnya. Namun hadis ini dinilai lemah karena periwayatan tunggal Abdullah bin Muslim bin Hurmuz yang *dha'if* dan tidak memiliki pendukung (*mutaba'ah*), sehingga mencium Rukun Yamani tidak disyariatkan dalam tawaf.

**Kata kunci:** Takhrij, al Mustadrak, tawaf.

### ملخص البحث

يُعدّ استلام الحجر الأسود والركن اليماني سنة في الطواف التي فعلها رسول الله ﷺ. دلت عليها الأحاديث والآثار الموجودة في كتب السنن، ولكن ورد في كتاب المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم أن النبي ﷺ قبله ووضع خده عليه. جاء هذا البحث يهدف إلى تخريج دقيق للحديث المختار من كتاب المناسك رقم (١٦٩٦) لمعرفة من أخرجها غير الحاكم، وتحديد درجاتها صحة وضعفا، وتحليل دلالة الفقهية المتعلقة بتقبيل الركن اليماني في الطواف. واعتمد الباحث على المنهج الكيفي الاستقرائي حيث جمع الطرق وبحث في أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، وتحقق اتصال السند وعدم الشذوذ والعلة بناء على قواعد علم التخريج مع تحليل متن الحديث من الناحية الفقهية بالرجوع إلى أقوال الفقهاء وشرح الحديث. وتوصل الباحث أن الحديث قد أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (رقم. ١٥٠ و ١٥١)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (رقم. ٦٣٨)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (رقم. ٧٠٢)، وأبو داود في "مسائل الإمام أحمد" (رقم. ٧٠٠)، وابن خزيمة (رقم. ٢٧٢٧)، وغيرهم. والحديث ضعيف لتفرد عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف لا يتابع. ويظهر أن تقبيل الركن اليماني غير مشروع.

الكلمة المفتاحية: التخريج، المستدرک، الطواف.

### أ. المقدمة

يُعدّ الطواف أحد الأركان في مناسك الحج والعمرة، وهو في اللغة يعود إلى معنى دوران الشيء على الشيء،<sup>١٨٩</sup>

وأما في الاصطلاح فهو الدوران حول الكعبة على صفة مخصوصة.<sup>١٩٠</sup> ويجب أن يكون جميع كفياته مبنية على الأدلة

الشرعية الصحيحة. قال الله تعالى في القرآن الكريم في تشریح الطواف: ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>١٩١</sup> يعني آخر

<sup>١٨٩</sup> أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، (القاهرة: مطبعة المصطفى الحلبي، ١٣٩٢ هـ)، ج. ٣، ص. ٤٣٢.

<sup>١٩٠</sup> وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤٢٧ هـ)، ج. ٢٥، ص. ١٢.

<sup>١٩١</sup> سورة الحج (٢٢): ٢٦.

طواف في مناسك الحج كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما.<sup>١٩٢</sup> وأول ما يفعله المسلم إذا دخل المسجد الحرام قاصدا للعمرة أو الحج هو الطواف، كما ثبت عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما قالت: "أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ." <sup>١٩٣</sup>

والطواف له سنن منها أن يبتدئ الطائف باستلام الحجر الأسود، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "أن السنة للطائف أن يبتدئ بالحجر الأسود فيستلمه بيده." <sup>١٩٤</sup> والدليل على إثبات استلام الحجر الأسود وتقبيله؛ قول ابن عمر رضي الله عنهما: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ - إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ." <sup>١٩٥</sup> وقال: "مَا تَرَكَتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُمَا." <sup>١٩٦</sup> وقال أيضا: "رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبَلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَلَكَ مَا قَبَلْتُكَ." <sup>١٩٧</sup> هذه الأحاديث تدل على مشروعية استلام الحجر الأسود وتقبيله في الطواف.

من السنة أيضا استلام الركن اليماني وهو أحد أركان الكعبة المشرفة المتجه إلى اليمن، وهو على قواعد نبي الله إبراهيم عليه السلام. <sup>١٩٨</sup> والدليل على ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: "لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ مِنَ الْيَمِينِ إِلَّا الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ." <sup>١٩٩</sup> قال ابن عبد البر: "جائز عند أهل العلم أن يستلم الركن اليماني، والركن الأسود، لا يختلفون في شيء من ذلك، وإنما الذي فرقوا به بينهما التقبيل، فأروا تقبيل الأسود، ولم يروا تقبيل اليماني، وأما استلامهما فأمر مجمع عليه." <sup>٢٠٠</sup>

<sup>١٩٢</sup> ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٣١ هـ)، ج. ٥، ص. ٤٠٧.

<sup>١٩٣</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، (القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٣ هـ)، رقم. ١٦٢٧.

<sup>١٩٤</sup> ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، شرح عمدة الفقه، (الرياض: مكتبة الحرمين، ١٤٠٩ هـ)، ج. ٢، ص. ٤٢٣.

<sup>١٩٥</sup> البخاري، صحيح البخاري، رقم. ١٦١٦.

<sup>١٩٦</sup> البخاري، صحيح البخاري، رقم. ١٦١٩.

<sup>١٩٧</sup> البخاري، صحيح البخاري، رقم. ١٦٢٣.

<sup>١٩٨</sup> البسام، عبد الله، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، (مصر: إبداع للإعلام، ١٤٤٠ هـ)، ص. ٣٤٢.

<sup>١٩٩</sup> البخاري، صحيح البخاري، رقم. ١٦٢٢.

<sup>٢٠٠</sup> ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٧ هـ)، ج. ٥، ص. ٢٢٦.

ولكن ورد في كتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم حديث عن ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ الرُّكْنَ اليماني وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَيْهِ. هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه. <sup>٢٠١</sup> فهذا الحديث يدل على تقبيل النبي الركن اليماني وهو يخالف على ما ظهر الأحاديث السابقة. ويثير إشكالاً حول مدى ثبوت هذا الحديث وأثره في استنباط الحكم الشرعي. ومن المعروف أن الحاكم صنف المستدرك بقصد جمع الأحاديث التي يراها على شرط البخاري ومسلم.

وقد اشترط الإمام الحاكم في كتابه أن تكون الأحاديث على شرط الشيخين (البخاري ومسلم) حيث قال في مقدمة الكتاب: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما" <sup>٢٠٢</sup>، وهذا الاشتراط أثار اهتمام العلماء، فقاموا بتمحيص الكتاب وتفتيش أحاديثه، فوجدوا أن كثيراً من أحاديث الكتاب لا توافق شرطهما. كما قال ابن الصلاح في مقدمته: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به" <sup>٢٠٣</sup> واستمرت الجهود العلمية في نقد هذا الكتاب جيلاً فجيلاً لكونه مصدراً مهماً في علوم الحديث خاصة، وعلوم الدين عامة.

ويأتي هذا البحث في سياق العناية بعلوم الحديث، ويهدف إلى تخريج الحديث المختار من المستدرك، لبيان أسانيده ودرجاته، من خلال جمع الطرق والمقارنة بين الروايات في المصادر المعتمدة، وذلك لتقديم دراسة دقيقة حول مدى التزام الإمام الحاكم بشرط الشيخين ووقوعه في التساهل في روايات كتابه وتحليل متن الحديث من الناحية الفقهية، ويختص بدراسة الحديث رقم (١٦٩٦) من كتاب المناسك في المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم. وأما تخصيص الدراسة بهذا الحديث وربطه بالدراسة الفقهية في مسألة تقبيل الركن اليماني، فلم يُعهد -حسب علم الباحث- من قام بذلك. وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي عثر عليها الباحث:

<sup>٢٠١</sup> الحاكم، محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، (القاهرة: دار التأسيس، ١٤٣٥هـ)، رقم. ١٦٩٦.

<sup>٢٠٢</sup> الحاكم، مقدمة *المستدرك*، ج. ١، ص. ٢١٤.

<sup>٢٠٣</sup> ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، *معرفة أنواع علوم الحديث*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ص. ٨٩.

أولاً، تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم، وهو مشروع بحث علمي الذي قام به الباحثون والباحثات من طلبة قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية لأجل استيفاء شروط التخرج وقد بلغ أكثر من ٤٠٠ بحثاً، منهم:

١. شريفة سوكني، رقم (١١٨٥-١١٨٧) من كتاب الإيمان ورقم (١٢٢١) من كتاب الدعاء ورقم (١٦٧٤ و ١٦٩٤) من كتاب المناسك، "٢٠٤.٢٠٢٥ سلكت الباحثة المنهج الكيفي والمنهج الوصفي، ومن نتائج بحثها أن الحديث رقم (١١٨٥، ١١٨٦) صحيح وقد وقع الحاكم في التساهل في الحكم عليه؛ لأنه حكم على الرواية المرفوعة صحيح، مع أن الراجح هو الرواية الموقوفة. والحديث رقم (١١٨٧) صحيح وقد وقع الحاكم في التساهل في الحكم عليه، لأن إسناده الحاكم موسى بن عبد الرحمن، وليس هو من رجال البخاري ومسلم. والحديث رقم (١٢٢١) صحيح، ولم يتحقق تساهل الحاكم في الحكم عليه. والحديث رقم (١٦٧٤) صحيح بمجموع طرقه، ولم يتحقق تساهل الحاكم في الحكم عليه. والحديث رقم (١٦٩٤) ضعيف لضعف عبيد مولى السائب المخزومي، وقد وقع الحاكم في التساهل في الحكم عليه.

٢. غنى رائدة، رقم (١٢٣٩ - ١٢٤١) من كتاب الاستسقاء. ٢٠٥.٢٠٢٥ سلكت الباحثة المنهج الكيفي والمنهج الوصفي، ومن نتائج بحثها أن حديث جابر رقم (١٢٣٩): «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً...» حديث ضعيف، لضعف الراوي عبد الله بن عمير مولى آل أبي رهم، وقد تحقق تساهل الحاكم في الحكم عليه. وحديث جابر رقم (١٢٤٠): «أن النبي ﷺ رأى...» صحيح بمجموع طرقه، إلا أن إسناده الحاكم مرجوح، لكون رواية زكريا بن إبراهيم أرجح، ومن هنا فإن الحاكم وقع فيه التساهل. وحديث جابر رقم (١٢٤١): «شهدت خيرًا مع سعدي...» صحيح لاتصال سنده ورواته ثقات، فلم يقع الحاكم بالتساهل.

<sup>٢٠٤</sup> شريفة سوكني، تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١١٨٥-١١٨٧) من كتاب الإيمان ورقم (١٢٢١) من كتاب الدعاء ورقم (١٦٧٤ و ١٦٩٤) من كتاب المناسك، ٢٠٢٥، (جمبر: قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية)، البحث العلمي.  
<sup>٢٠٥</sup> غنى رائدة، تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١٢٣٩ - ١٢٤١) من كتاب الاستسقاء، ٢٠٢٥، (جمبر: قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية)، البحث العلمي.

يقع وجه الشبه بين هذا البحث والبحوث السابقة في تخريج الأحاديث المختارة من المستدرك، وأما وجه المخالفة فيقع في نصيب هذا البحث وهو الجزء المطلوب برقم (١٦٩٥-١٦٩٧) من كتاب المناسك.

الثاني، المقالة العلمية لذكرى منصورى وعائشة غرابلي بعنوان "أسباب وصف الحاكم بالتساهل في كتابه (المستدرك على الصحيحين)"، ٢٠٦.٢٠٢٤ سلكت الباحثتان المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، ومن عمل الباحثين فيها جمع الأسباب التي أدت إلى وصف الحاكم بالتساهل، وذكر أقوال العلماء في بيان ذلك ومناقشتها، ثم ذكر أمثلة من المستدرك تبين ما ذهبت إليه. ونتائج البحث أن هناك أسباباً شخصية وأخرى منهجية، فأما الأسباب الشخصية فهي كون الحاكم أَلّف المستدرك في أواخر عمره، وقد ضعفت ذاكرته، كما أنّ المنية عاجلته فلم يتيسر له مراجعته وتنقيحه. أما الأسباب المنهجية فمنها: عدم اشتراطه إخراج ما لا علة له، قبول زيادة الثقات مطلقاً، عدم التفريق بين الصحيح والحسن، توسعه في معنى قوله على شرط الشيخين، وغيرها من الأسباب. يقع وجه الشبه في جهة الكلام عن مدى التزام الإمام الحاكم في روايات أحاديثه في كتاب المستدرك على شرط الشيخين، وأما وجه المخالفة أن هذا البحث يخالف البحث السابق بالتركيز إلى تخريج الأحاديث المختارة وبيان درجاتها لمعرفة تساهل الحاكم في مروياته.

الثالث، المقالة العلمية للدكتور محمد حسن محمد قنديل بعنوان "مرويات الحاكم في المستدرك التي نص الذهبي على أن أسانيد مظلمة دراسة استقرائية نقدية"، ٢٠٧.٢٠٢٤ سلك الباحث على المنهج النقدي، وهو نقد أحكام الإمامين الحاكم والذهبي على تسعة عشر حديثاً. ومن نتائج البحث اقتصرَت الدراسة تسعة عشر موضعاً قال فيه الذهبي أن الإسناد مظلّم، وتنوعت عبارة الذهبي في وصف الإسناد بالظلمة. يقع وجه الشبه في دراسة أسانيد المستدرك ووجه المخالفة أن هذا البحث يختص بدراسة الأحاديث المختارة من كتاب المناسك عموماً غير الأحاديث المظلّمة خصوصاً.

<sup>٢٠٦</sup> ذكرى منصورى وعائشة غرابلي، أسباب وصف الحاكم بالتساهل في كتابه (المستدرك على الصحيحين)، ٢٠٢٤، (باتنة: كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة ١) مجلة الإحياء، ج. ٢٤، العدد. ٣٥، ص. ٦١-٨٤.  
<sup>٢٠٧</sup> محمد حسن محمد قنديل، مرويات الحاكم في المستدرك التي نص الذهبي على أن أسانيد مظلّمة دراسة استقرائية نقدية، ٢٠٢٤، (القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة الدراية)، العدد. ٢٥، ص. ٣١٠-٤٠٨.

الرابع، المقالة العلمية لمحمد عبد الله شرف الحمادي والدكتور أحمد سعيد عبد الله ثابت بعنوان "دعوى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الرواة الذين وثَّقهم الحاكم في المستدرك، وحكم عليهم الذهبي بالضعف"، ٢٣.٢٠.٨.٢٠٢٣ سلك الباحثان على المنهج الإستقرائي، وهو بمقارنة توثيق الحاكم على الرواة بكلام غيره من الأئمة. ومن نتائج البحث أن عدد الرواة الذين وثَّقهم الحاكم وحكم عليهم الذهبي بالضعف ثمانية رواة، وبينت الدراسة أن سبعة رواة حكم عليهم الذهبي بالضعف، وكان محققاً، وأن راويًا واحدًا صدوقًا ضعفه الذهبي في موضع؛ وقَّواه في موضع آخر من التلخيص، وهذا يثبت صحة دعوى تساهل الحاكم في التوثيق. يقع الشبه في دراسة مدى التزام الحاكم ووقوع تساهله في المستدرك بموازنة حكم الحاكم على الرواة، ووجه المخالفة أن هذا البحث يختص بتخريج الأحاديث المختارة من كتاب المناسك ثم دراسة أسانيدها والكلام عن أحكامها.

الخامس، رسالة ماجستير لمحمد حميد صبر الجواري بعنوان "تحليل المرويات التفسيرية في المستدرك على الصحيحين من سورة الأنعام إلى نهاية سورة الأنفال"، ٢٣.٢٠.٩.٢٠٢٣ سلك الباحث على المنهج التحليلي، وهو تحليل ودراسة الأحاديث المختارة من كتب التفسير من المستدرك والكلام على الرواة اعتمادًا على كلام ابن حجر. ومن نتائج البحث أن عدد الأحاديث التي لها حكم الرفع والوقف ٤٦ حديثًا وتنوعت درجتها منها صحيح، صحيح لغيره، حسن، وضعيف. يقع وجه الشبه في دراسة أحاديث المستدرك عموماً ويقع وجه المخالفة في اختصاص هذا البحث بتخريج الأحاديث المختارة من كتاب المناسك.

وحدد الباحث ثلاث المسائل في هذه الدراسة، وهي:

١. من مخرجو الحديث برقم ١٦٩٦ غير الحاكم؟

٢. ما درجة الحديث؟

٣. ما حكم تقبيل الركن اليماني بعد الحكم على الحديث؟

<sup>٢٠٨</sup> محمد عبد الله شرف الحمادي وأحمد سعيد عبد الله ثابت، دعوى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الرواة الذين وثَّقهم الحاكم في المستدرك، وحكم عليهم الذهبي بالضعف، ٢٣.٢٠.٩.٢٠٢٣، (اليمن: جامعة تعز)، العدد ٣٨، ص. ١٦٤-١٩٥.

<sup>٢٠٩</sup> الجواري، محمد حميد صبر، تحليل المرويات التفسيرية في المستدرك على الصحيحين من سورة الأنعام إلى نهاية سورة الأنفال، ٢٣.٢٠.٩.٢٠٢٣، (الجمهورية التركية: معهد العلوم الإسلامية والأساسية بجامعة صكاريا)، من رسالة ماجستير.

ويهدف هذا البحث -بناء على تحديد المسائل- إلى ثلاثة أهداف، وهي:

١. معرفة مخرجي الحديث غير الحاكم.
٢. معرفة درجة الحديث صحة وضعفاً.
٣. معرفة حكم تقبيل الركن اليماني.

#### ب. منهج البحث

سلك الباحث المنهج الكيفي الوصفي وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدرًا مباشرًا للبيانات، وتستخدم بياناته الكلمات والصور وليس الأرقام<sup>٢١٠</sup> في هذه الدراسة حيث جمع البيانات من الكتب الحديثية المعتمدة. وعلى رأسها كتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم الذي طبعه دار التأصيل، وكذلك من الكتب المساعدة ككتب الجوامع والتراجم والجرح والتعديل وغيرها. كما استفاد الباحث إلى البحوث العلمية والمجلات العلمية. واستفاد الباحث أيضا إلى كتب الفقه وشروح الأحاديث في دراسة فقه متن الحديث.

وأما من الجانب التحليلي، فقام الباحث بجمع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب، ودراسة أسانيده بالنظر إلى أحوال رواته من حيث العدالة والضبط، واتصال السند أو انقطاعه، والنظر إلى سياقة الحديث للوصول إلى مدى اتقانهم أو اختلافهم. ثم قام الباحث بالترجيح بين الروايات عند وجود الاختلاف وفق قواعد المحدثين.

#### ت. محتويات البحث

#### الفصل الأول: ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحَكَم الضَّبِّي الطَّهْمَانِي النيسابوري<sup>٢١١</sup>. يعرف بالضبي لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن الضبي<sup>٢١٢</sup>، ويعرف بالطهماني لأن أم عيسى بن

<sup>٢١٠</sup> أماني عبد الرزاق أحمد باغريب، *التكامل المنهجي بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية، تحليل سوسولوجي*، ٢٠٢٣،

(حضر موت: جامعة حضرموت، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية)، العدد ٢٠، الرقم ٢، ص. ٣٢١.

<sup>٢١١</sup> الذهبي، محمد بن أحمد، *سير أعلام النبلاء*، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧ هـ)، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

<sup>٢١٢</sup> الصيرفي، إبراهيم بن محمد، *المنتخب من كتاب السياتي*، (مكة المكرمة: المكتب التجارية، ١٤١٤ هـ)، ص. ١٦.

عبد الرحمن هي متويه بنت إبراهيم بن طهمان.<sup>٢١٣</sup> ويعرف أيضا بابن البيع وهو لمن يتولى البيعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة،<sup>٢١٤</sup> وينتسب إلى نيسابور لأنه من أهلها وسكانها.<sup>٢١٥</sup>

وُلد في يوم الاثنين، اليوم الثالث من شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة في نيسابور.<sup>٢١٦</sup> نشأ تحت تربية أبيه المحدث وخاله التي ترشده إلى محبة علم الحديث وطلبه.<sup>٢١٧</sup> كان معروفا برحلته الطويلة، بدأ رحلته العلمية إلى العراق سنة إحدى وأربعين وهو ابن عشرين سنة، ثم رحل إلى الخراسان سنة أربع وأربعين وبلاد ما وراء النهر،<sup>٢١٨</sup> وله رحلة إلى الحجاز ومرو أيضا.<sup>٢١٩</sup>

بلغ عدد شيوخ الحاكم إلى ألفي شيخ وأكثر،<sup>٢٢٠</sup> ومن شيوخه: محمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، والحسن بن يعقوب البخاري،<sup>٢٢١</sup> وغيرهم. كما تتلمذ منه الأعلام كأبي الحسن الدارقطني وأبي بكر البيهقي وجماعة آخرهم أبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي.<sup>٢٢٢</sup> توفي الإمام الحاكم فجأة في يوم الثلاثاء، الثالث من شهر صفر سنة خمس وأربع مائة،<sup>٢٢٣</sup> وكان عمره أربع وثمانين سنة.<sup>٢٢٤</sup>

اشتهر الحاكم بعلو مكانته عند المحدثين، فكثير من أهل العلم قد اعترفوا بفضلهم وجزارة علمه وقوة حفظه. وكان صاحب التصانيف النافعة، أبرزها المستدرك على الصحيحين حيث اشترط الحاكم في كتابه الصحة على شرط

<sup>٢١٣</sup> الصيرفي، المنتخب من كتاب السياق، ص. ١٦.

<sup>٢١٤</sup> السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، (بيروت: دار الجنان، ١٤٠٨ هـ)، ج. ١، ص. ٤٣٢.

<sup>٢١٥</sup> ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ)، ج. ١٥، ص. ١٠٩.

<sup>٢١٦</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

<sup>٢١٧</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

<sup>٢١٨</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٢، ص. ٥٧١.

<sup>٢١٩</sup> السمعاني، الأنساب، ج. ١، ص. ٤٣٢.

<sup>٢٢٠</sup> الذهبي، تذكرة الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ)، ج. ٣، ص. ١٦٢.

<sup>٢٢١</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٤٢٧ هـ)، ج. ٢٨، ص. ٧٧.

<sup>٢٢٢</sup> السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، (مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣ هـ)، ج. ٤، ص. ١٥٧.

<sup>٢٢٣</sup> ابن عساکر، علي بن الحسن، تبیین کذب المفتری فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ)، ص. ٢٣١.

<sup>٢٢٤</sup> ابن كثير، البداية والنهاية، (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٣٤ هـ)، ج. ١٣، ص. ٢٥.

الشيخين أو أحدهما<sup>٢٢٥</sup> ومراده نفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان في صحيحهما كما قال النووي: "إن المراد بقولهم: على شرطهما أن يكون رجال إسنادهم في كتابهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابهما، ولا في غيرهما."<sup>٢٢٦</sup>، وإن لم يكن كذلك فيقول "صحيح الإسناد".<sup>٢٢٧</sup>

وجد العلماء أن الحاكم قد تساهل في كثير من أحاديثه، قال الزيلعي: "ومن أكثرهم تساهلاً، الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرك، فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين، أو أحدهما، وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح".<sup>٢٢٨</sup> وقال الذهبي: "في "المستدرك" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل".<sup>٢٢٩</sup>

فتصحیح الحاكم على أحاديثه في كتابه المستدرك لا يُعتمد لتساهله في الحكم على الحديث وعدم لزوم بشرطه في المستدرك، فهذا ما يدفع الباحث لإجراء هذه الدراسة لتخريج ودراسة حديث المستدرك المختار.

## الفصل الثاني: المدخل إلى علم التخريج

### ١. تعريف تخريج الحديث

التخريج من خصوصية علوم الحديث وهو عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث، والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله ورجال مخرجه.<sup>٢٣٠</sup> يُستنبط هذا التعريف من أقوال الأئمة، منها قول الإمام السخاوي رحمه الله تعالى<sup>٢٣١</sup> وقول الإمام السيوطي رحمه الله تعالى.<sup>٢٣٢</sup>

<sup>٢٢٥</sup> الحاكم، المستدرك، ص. ٢١٣.

<sup>٢٢٦</sup> العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ)، ج. ١، ص. ١٢٨.

<sup>٢٢٧</sup> ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، (السعودية: دار الميمان، ١٤٣٤ هـ)، ج. ١، ص. ١٥٣.

<sup>٢٢٨</sup> الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٨ هـ)، ج. ١، ص. ١١.

<sup>٢٢٩</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٢، ص. ٥٧٧.

<sup>٢٣٠</sup> عبد الصمد بن بكر آل عابد، المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليه، (المدينة المنورة: دار الطرفين، ١٤٣١ هـ)، ص. ١٤.

<sup>٢٣١</sup> السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للعراقي، (مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٣ هـ)، ج. ٣، ص. ٣١٧.

<sup>٢٣٢</sup> السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، البحر الندي زخر في شرح ألفية الأثر، (القاهرة: دار الذخائر، ١٤٣٣ هـ)، ج. ٣، ص. ٩١٨.

## ٢. دراسة الإسناد

دراسة الإسناد تهدف إلى معرفة حكم الحديث صحة وضعفًا، والوصول إلى معرفة الإسناد اتصالاً

وانقطاعاً والحكم عليه.<sup>٢٣٣</sup> وتكون دراسة الإسناد بتحقيق الشروط الخمسة وهي:

(أ) أولها: اتصال الإسناد

اتصال السند يُعرف بالقتاء الراوي مع شيخه، ومن القرائن لمعرفة اتصال السند منها: التصريح بالسماع كصيغة حدثنا أو سمعت، وجود الحديث في كتاب اشترط فيه الصحة كالبخاري ومسلم،

وتنصيب العلماء على السماع.<sup>٢٣٤</sup>

(ب) ثانيها وثالثها: عدالة الراوي وضبطه

العدالة هي ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة،<sup>٢٣٥</sup> وأما الضبط نوعان، أولهما ضبط الصدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء،<sup>٢٣٦</sup> وثانيهما ضبط الكتاب وهو صيانتة لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك.<sup>٢٣٧</sup> يعرف عدالة

الراوي وضبطه بتنصيب العلماء والاستفاضة أي الاشتهار بالعدالة.<sup>٢٣٨</sup>

(ج) رابعها وخامسها: عدم الشذوذ والعلة

الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.<sup>٢٣٩</sup> والعلة هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه.<sup>٢٤٠</sup> تكون العلة في الإسناد والمتن، وتعرف العلة بتنصيب الأئمة في علم العلل لأنها خفية لا يعرفها إلا من ألهمه الله تعالى.<sup>٢٤١</sup> ومن قرائن وجود العلة في الإسناد تفرد الراوي والمخالفة كالرفع والوقف،

<sup>٢٣٣</sup> البلوشي، عبد الغفور بن عبد الحق، علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد) ص. ١١٥.

<sup>٢٣٤</sup> الشايع، عبد العزيز بن عبد الله، دراسة الأسانيد، (الرياض: الدار الملكية، ١٤٣٨ هـ)، ص. ٢٩٥.

<sup>٢٣٥</sup> الشايع، عبد العزيز بن عبد الله، دراسة الأسانيد، (الرياض: الدار الملكية، ١٤٣٨ هـ)، ص. ٧٩.

<sup>٢٣٦</sup> الشايع، عبد العزيز بن عبد الله، دراسة الأسانيد، (الرياض: الدار الملكية، ١٤٣٨ هـ)، ص. ٨٠.

<sup>٢٣٧</sup> الشايع، عبد العزيز بن عبد الله، دراسة الأسانيد، (الرياض: الدار الملكية، ١٤٣٨ هـ)، ص. ٨٠.

<sup>٢٣٨</sup> ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص. ٢١٣.

<sup>٢٣٩</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٣١ هـ)، ص. ٤٤.

<sup>٢٤٠</sup> ابن صلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص. ١٨٧.

<sup>٢٤١</sup> السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٤١ هـ)، ج. ١، ص. ٣٨٦.

الإرسال والوصل، ودخول حديث في حديث، ووهم واهم. وإذا وقع الإختلاف في الحديث، يُفعله به إما

بالجمع أي تصحيح الوجهين المختلفين. أو بالترجيح أي تصحيح أحد الوجهين بالأكثرية أو الأثبية.<sup>٢٤٢</sup>

الفصل الثالث: تخرّيج حديث رقم. ١٦٩٦ من كتاب المناسك

المبحث الأول: نص الحديث من كتاب المستدرك وجمع طرقه

قال الإمام الحاكم: أخبرنا عبد الله بن محمد الصّيدلاني، حدثنا علي بن الحسين بن الجُنَيْد، حدثنا

أحمد بن صالح، حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم عبد الرحمن بن عبد الله، حدثنا إسرائيل، عن عبد الله بن

مسلم بن هُرْمُز، عن مجاهد، عن ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ الرُّكْنَ اليماني وَوَضَعَ خَدَّهُ

عليه. هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه.<sup>٢٤٣</sup>

طرق الوجه الأول:

قد أخرجه ابن خزيمة (ت. ٣١١ هـ) في صحيحه عن محمد بن ميمون عن أبي سعيد مولى بني هاشم

عبد الرحمن بن عبد الله به مثله.<sup>٢٤٤</sup>

وأخرجه الفاكهي (ت. ٢٧٢ هـ) في "أخبار مكة" عن محمد بن ميمون به مثله.<sup>٢٤٥</sup>

وأخرجه عبد بن حميد (ت. ٢٤٩ هـ) في "المنتخب" عن أبي نعيم عن إسرائيل بن يونس عن عبد الله بن

مسلم بن هرمز به مثله.<sup>٢٤٦</sup>

<sup>٢٤٢</sup> الشايع، دراسة الإسناد، ص. ٢٥٦-٢٥٧.

<sup>٢٤٣</sup> الحاكم، المستدرك، رقم. ١٦٩٦.

<sup>٢٤٤</sup> ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٣٩ هـ)، رقم. ٢٧٢٧.

<sup>٢٤٥</sup> الفاكهي، محمد بن إسحاق، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٤ هـ)، رقم. ١٥٠.

<sup>٢٤٦</sup> عبد الحميد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٨ هـ)، رقم. ٦٣٨.

وأخرجه الفاكهي (ت. ٢٧٢ هـ) عن يعقوب بن حميد عن يحيى بن أبي الحجاج عن عبد الله بن مسلم بن

هرمز به مثله. ٢٤٧

وأخرجه البخاري (ت. ٢٥٦ هـ) في "التاريخ الكبير" عن قتيبة عن إبراهيم بن أبي إسماعيل عن عبد الله بن

مسلم بن هرمز به نحوه. ٢٤٨

وأخرجه أبو يعلى (ت. ٣٠٧ هـ) في مسنده عن زهير عن يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل عن عبد الله بن

مسلم به مثله. ٢٤٩

وأخرجه ابن عدي (ت. ٣٦٥ هـ) في "الكامل" عن أحمد بن الحسين الصوفي عن إسحاق بن بهلول الأنباري

عن سعيد بن سالم القداح عن يونس بن أبي إسحاق وابن أبي ليلى عن عبد الله بن مسلم به مثله. ٢٥٠

وأخرجه البيهقي (ت. ٤٥٨ هـ) في "السنن الكبرى" من طريق إبراهيم بن أبي إسماعيل المؤدب عن عبد الله بن

مسلم به نحوه. ٢٥١

#### طريقا الوجه الثاني:

وأخرجه البخاري (ت. ٢٥٦ هـ) في "التاريخ الكبير" عن علي بن أبي هشام عن عبد الله بن مسلم بن هرمز

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس نحوه. ٢٥٢ وفيه تغيير مجاهد بسعيد بن جبير.

<sup>٢٤٧</sup> الفاكهي، أخبار مكة، رقم. ١٥١.

<sup>٢٤٨</sup> البخاري، التاريخ الكبير، (الرياض: الناشر المتميز، ١٤٤٠ هـ)، ج. ١، ص. ٧٠٢.

<sup>٢٤٩</sup> أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى الموصلي، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٣٤ هـ)، رقم. ٢٦٠٥.

<sup>٢٥٠</sup> ابن عدي، أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ)، ج. ٤، ص. ٤٥٣.

<sup>٢٥١</sup> البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبير، (القاهرة: مركز هجر للبحوث، ١٤٣٢ هـ)، رقم. ٩٣٠٩.

<sup>٢٥٢</sup> البخاري، التاريخ الكبير، ج. ١، ص. ٧٠٢.

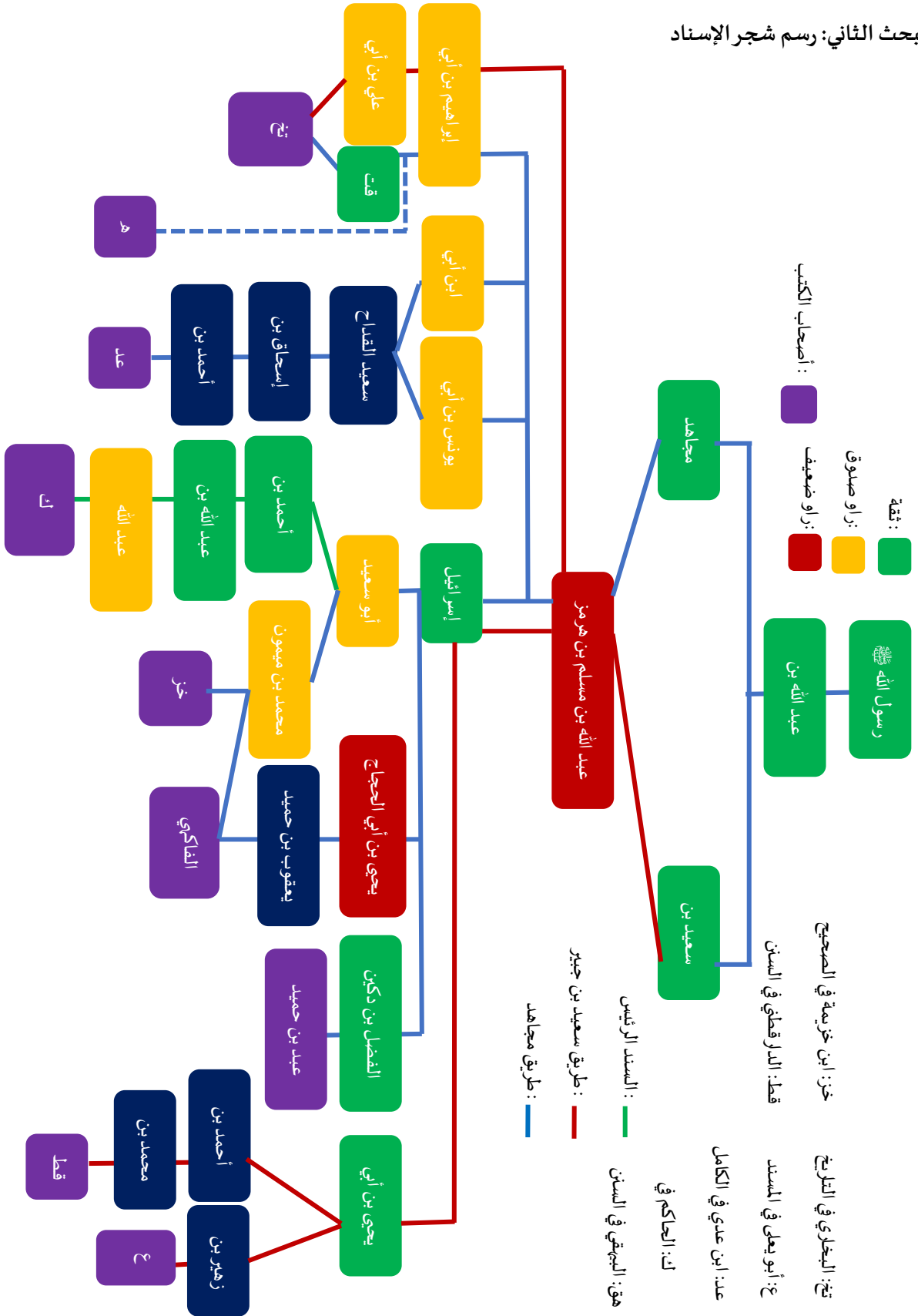
وأخرجه الدارقطني (ت. ٣٨٥ هـ) في سننه عن محمد بن مخلد عن الرمادي عن يحيى بن أبي كثير عن

إسرائيل عن عبد الله بن مسلم بن هرمز به مثله.<sup>٢٥٣</sup>

---

<sup>٢٥٣</sup> الدارقطني، علي بن عمر، *سنن الدارقطني*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ)، رقم. ٢٧٤٣.

المبحث الثاني: رسم شجر الإسناد



## المبحث الثالث: دراسة الإسناد

هذا الحديث مداره على عبد الله بن مسلم بن هرمز، واختلف عنه في تغيير سياقة إسناده على وجهين:

الوجه الأول: عن عبد الله بن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ. رواه عنه على هذا الوجه:

١. إسرائيل بن يونس - واختلف عنه -، أخرجه من طريقه عبد بن حميد، والفاكهي، وابن خزيمة، والحاكم.

٢. يونس بن إسحاق وابن أبي ليلى - ولم يختلف عنهما -، أخرجه من طريقهما ابن عدي.

٣. إبراهيم بن أبي إسماعيل - واختلف عنه -، أخرجه من طريقه البخاري في التاريخ والبيهقي.

الوجه الثاني: عن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ. رواه عنه على هذا الوجه:

١. يحيى بن أبي بكير، أخرجه من طريقه أبو يعلى والدارقطني.

٢. إبراهيم بن أبي إسماعيل، أخرجه من طريقه البخاري في التاريخ.

## دراسة الخلاف على إبراهيم بن سليمان بن رزين

هذا الوجه رواه إبراهيم بن سليمان بن رزين، واختلف عنه على وجهين:

١. رواه البخاري عن علي بن أبي هاشم عبيد الله البغدادي المعروف بابن الطبراه وهو صدوق ترك حديثه لوقفه

فب القرآن<sup>٢٥٤</sup>، روى عن إبراهيم بن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير.

٢. رواه البخاري عن قتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني وهو ثقة ثبت<sup>٢٥٥</sup>، روى عن إبراهيم - ومن طريقه رواه

البيهقي - عن عبد الله بن مسلم عن مجاهد.

فالذي يظهر للباحث أن رواية قتيبة أرجح لأنه أوثق من علي بن أبي هاشم، وتعد رواية علي بن أبي هاشم

منكرة لمخالفة رواية قتيبة.

<sup>٢٥٤</sup> ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، (الهند: مكتبة دائرة المعارف، ١٢٧١ هـ)، ج. ٦، ص. ١٩٥.

<sup>٢٥٥</sup> ابن حجر، تقريب التهذيب، (سوريا: دار الرشد، ١٤٠٦ هـ)، ص. ٤٥٤.

## دراسة الخلاف على إسرائيل بن يونس

هذا الوجه رواه إسرائيل بن يونس واختلف عنه في تغيير سياقة الإسناد على وجهين:

١. رواه يحيى بن أبي بكر -وهو ثقة<sup>٢٥٦</sup>- عن إسرائيل بن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن

عباس عن رسول الله ﷺ.

٢. رواه الفضل بن دكين -وهو ثقة ثبت<sup>٢٥٧</sup>، ويحيى بن أبي الحجاج الأهمي -وهو لين الحديث<sup>٢٥٨</sup>، وأبو سعيد

عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم -وهو ضعيف<sup>٢٥٩</sup>- عن إسرائيل بن عبد الله بن مسلم عن مجاهد

عن عبد الله بن عباس عن رسول الله ﷺ.

فالذي يظهر للباحث أن يحيى بن أبي بكر قد خالف الجماعة وتفرد بروايته عن إسرائيل، فرواية الجماعة

أرجح في هذا الوجه.

## دراسة الخلاف على عبد الله بن مسلم بن هرمز

هذا الوجه رواه عبد الله بن مسلم بن هرمز، واختلف عنه على وجهين:

١. رواه إسرائيل -في الوجه الراجح عنه-، ويونس، وابن أبي ليلى، عن عبد الله بن مسلم عن مجاهد به.

٢. رواه إبراهيم بن أبي إسماعيل -في الوجه الراجح عنه-، عن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير به.

<sup>٢٥٦</sup> ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٥٨٨.

<sup>٢٥٧</sup> ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٤٤٦.

<sup>٢٥٨</sup> ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٥٨٩.

<sup>٢٥٩</sup> ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٣٤٤.

فقد رواه إسرائيل بن يونس -وهو ثقة-<sup>٢٦٠</sup> وأبوه يونس بن أبي إسحاق السبيعي -وهو صدوق يهم-<sup>٢٦١</sup> ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى -وهو صدوق-<sup>٢٦٢</sup> وأما إبراهيم بن سليمان بن رزين -فهو صدوق يغرب-،<sup>٢٦٣</sup> فقد روى الحديث مرة من طريق مجاهد ومرة من طريق سعيد بن جبير، فروايته من طريق سعيد بن جبير تخالف رواية الجماعة. فالذي يظهر للباحث أن رواية إسرائيل وجماعة عن عبد الله عن مجاهد أرجح.

مدار هذا الحديث عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي،<sup>٢٦٤</sup> قال عنه أحمد بن حنبل: "ليس بشئ ضعيف الحديث".<sup>٢٦٥</sup> وقال عنه ابن حجر في "التقريب": "ضعيف من السادسة".<sup>٢٦٦</sup> وقد تفرد في رواية هذا الحديث وهو ممن لا يحتمل تفرده، قال ابن عدي في "الكامل": "ولعبد الله بن مسلم أحاديث ليست بالكثيرة وأحاديثه مقدار ما يرويه، لا يتابع عليه".<sup>٢٦٧</sup> وقال البيهقي في "السنن الكبرى" عقب الحديث: "تفرد به عبد الله بن مسلم ابن هرمز وهو ضعيف".<sup>٢٦٨</sup> فيظهر للباحث بأخذ قول الوسط وقول المعتدلين مثل أحمد أن عبد الله بن مسلم ضعيف وقد تفرد.

يظهر للباحث أن إسناد الحاكم ضعيف لوجود عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف -كما سبقت دراسته-، والحديث ضعيف لأن عبد الله بن مسلم تفرد به وبسبب ضعفه روى إبراهيم بن سليمان عنه عن سعيد بن جبير مرة وعن مجاهد مرة. وأما رواية يحيى بن أبي بكير من طريق سعيد بن جبير فهي شاذة لمخالفة رواية الجماعة ومن هو أثبت منه. فالمحفوظ من هذا الحديث الرواية عن مجاهد.

<sup>٢٦٠</sup> ابن حجر، التقريب، ص. ١٠٤.

<sup>٢٦١</sup> ابن حجر، التقريب، ص. ٦١٣.

<sup>٢٦٢</sup> ابن حجر، التقريب، ص. ٤٩٣.

<sup>٢٦٣</sup> ابن حجر، التقريب، ص. ٩٠.

<sup>٢٦٤</sup> المزني، يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ)، ج. ١٦، ص. ١٣٠.

<sup>٢٦٥</sup> ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، ج. ٥، ص. ١٦٤.

<sup>٢٦٦</sup> ابن حجر، تقريب التهذيب، ص. ٣٦٣.

<sup>٢٦٧</sup> ابن عدي، الكامل، ج. ٥، ص. ٢٦٠.

<sup>٢٦٨</sup> البيهقي، السنن الكبرى، رقم. ٩٣٠٩.

## المبحث الرابع: دراسة متن الحديث ودلالته الفقهية

هذا الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الركن اليماني ووضع خده عليه. ومما يظهر أن الحديث يخالف الأحاديث الصحيحة في صفة استلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الركنين اليمانيين. كما ثبت في الصحيح أن التقبيل خُص للحجر الأسود فقط، عن أسلم قال: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ. <sup>٢٦٩</sup> وأما الاستلام، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم يستلم الركنين اليمانيين أي الحجر الأسود والركن اليماني، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ. <sup>٢٧٠</sup> فحديث عبد الله مسلم بن هرمز منكر حيث يخالف الرواية الصحيحة.

وأما من الناحية الفقهية، فقد تكلم الفقهاء عن صفة استلام رسول الله صلى الله عليه وسلم للركنين اليمانيين. قال النووي رحمه الله: "أجمع المسلمون على استحباب استلام الحجر الأسود ويستحب عندنا مع ذلك تقبيله والسجود عليه بوضع الجبهة." ثم قال: "أما الركن اليماني فمذهبنا أنه يستحب استلامه ولا يقبله بل يقبل اليد بعد استلامه." <sup>٢٧١</sup> وقال ابن قدامة رحمه الله: "وهو الركن اليماني، استلمه. قال الخرقي: "يقبله." والصحيح عن أحمد أنه لا يقبله، "إلى قوله: "وإنما يعرف التقبيل في الحجر الأسود وحده." <sup>٢٧٢</sup>

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ذكروا أنه كان يستلم الحجر ويقبله، وأنه كان يستلم الركن اليماني ولم يذكروا تقبيلا، ولو قبله لنقلوه، كما نقلوه في الركن الأسود، لا سيما مع قوة اعتنائهم بضبط ذلك، وهذا ابن عمر أتبع الناس لما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته لم يذكر إلا الاستلام." <sup>٢٧٣</sup> وحمل ابن حجر رحمه الله أن المراد بالركن اليماني هنا الحجر الأسود نفسه، قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل

<sup>٢٦٩</sup> البخاري، صحيح البخاري، رقم. ١٦٢٣.<sup>٢٧٠</sup> البخاري، صحيح البخاري، رقم. ١٦٢٢.<sup>٢٧١</sup> النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، (جدة: مكتبة الإرشاد)، ج. ٨، ص. ٨٠.<sup>٢٧٢</sup> ابن قدامة، المغني، ج. ٥، ص. ٢٢٦.<sup>٢٧٣</sup> ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ج. ٢، ص. ٤٤٨.

الركن اليماني، ويضع خده عليه، " وهذا المراد به الأسود، فإنه يسمى يمانيا مع الركن الآخر، يقال لهما: اليمانيين، بدليل حديث عمر في تقبيله الحجر الأسود خاصة وقوله: "لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك"، فلو قبل الآخر لقبه عمر.<sup>٢٧٤</sup> فيظهر للباحث أن تقبيل الركن اليماني غير مشروع لعدم ثبوت الدليل على ذلك، وإنما الذي يستحب استلامه هو الحجر الأسود.

### ج. خلاصة البحث

هذا الحديث أعل بالاختلاف في سنده، والراجح المحفوظ هو رواية عبد الله بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس، وعبد الله بن مسلم هو ضعيف وقد تفرد بهذا الحديث. وقد خالفت روايته الروايات الصحيحة في صفة استلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الركنين اليمانيين. وأما ما تضمنه الحديث من الدلالة الفقهية فهو غير صحيح، لأن تقبيل الركن اليماني غير مشروع ولم يثبت دليل على ذلك، وإنما الذي يستحب استلامه هو الحجر الأسود، وهذا هو قول جمهور المحدثين والفقهاء، والله تعالى أعلم.

### ح. المصادر والمراجع

#### القرآن الكريم

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. *الجرح والتعديل*. الهند: مكتبة دائرة المعارف، ١٢٧١هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. *معرفة أنواع علم الحديث*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. *تهذيب سنن أبي داود*. الرياض: دار عطاءات العلم، ١٤٤٠هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. *شرح عمدة الفقه*. الرياض: مكتبة الحرمين، ١٤٠٩هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. *النكت على كتاب ابن الصلاح*. السعودية: دار الميمان، ١٤٣٤هـ.
- \_\_\_\_\_، أحمد بن علي. *تقريب التهذيب*. دمشق: دار الرشد، ١٤٠٦هـ.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. *صحيح ابن خزيمة*. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٣٩هـ.

<sup>٢٧٤</sup> ابن القيم الجوزية، محمد، *تهذيب سنن أبي داود*، (الرياض: دار عطاءات العلم، ١٤٤٠هـ)، ج. ١، ص. ٣٧٣.

- ابن عدي، أحمد بن عبد الله الجرجاني. *الكامل في ضعفاء الرجال*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ابن عساكر، علي بن الحسن. *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري*. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. *المغني*. الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. *البداية والنهاية*. دمشق: دار ابن كثير، ١٤٣٤هـ.
- \_\_\_\_\_، إسماعيل بن عمر. *تفسير القرآن العظيم*. السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي. *مسند أبي يعلى*. القاهرة: دار الحديث، ١٤٣٤هـ.
- أحمد بن فارس. *معجم مقاييس اللغة*. القاهرة: مطبعة المصطفى الحلبي، ١٣٩٢هـ.
- آل عابد، عبد الصمد بن بكر. *المدخل إلى تخرّيج الأحاديث والآثار والحكم عليها*. المدينة المنورة: دار الطرفين، ١٤٣١هـ.
- باغريب، أماني عبد الرزاق أحمد. *التكامل المنهجي بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية*. حضرموت: جامعة حضرموت، ٢٠٢٣م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. *التاريخ الكبير*. الرياض: الناشر المتميز، ١٤٤٠هـ.
- \_\_\_\_\_، *صحيح البخاري*. القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٣هـ.
- البسام، عبد الله بن عبد الرحمن. *تيسير العلام شرح عمدة الأحكام*. مصر: إبداع للإعلام، ١٤٤٠هـ.
- البلوشي، عبد الغفور بن عبد الحق. *علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة النبوية*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، د.ت.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. *السنن الكبرى*. القاهرة: مركز هجر للبحوث، ١٤٣٢هـ.
- الجواري، محمد حميد صبر. *تحليل المرويات التفسيرية في المستدرك على الصحيحين*. تركيا: جامعة صكاريا، ٢٠٢٣م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله. *المستدرك على الصحيحين*. القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ.
- الحمادي، محمد عبد الله شرف، وثابت، أحمد سعيد عبد الله. *دعوى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية*. اليمن: جامعة تعز، ٢٠٢٣م.
- الدارقطني، علي بن عمر. *سنن الدارقطني*. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.
- الذهبي، محمد بن أحمد. *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٤٢٧هـ.
- \_\_\_\_\_، *تذكرة الحفاظ*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
- \_\_\_\_\_، *سير أعلام النبلاء*. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف. *نصب الراية لأحاديث الهداية*. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٨هـ.

- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. *طبقات الشافعية الكبرى*. مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. *فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي*. مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٣هـ.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد. *الأنساب*. بيروت: دار الجنان، ١٤٠٨هـ.
- سوكمي، شريفة. *تخرّيج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم*. جمبـير: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢٥م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر*. القاهرة: دار الذخائر، ١٤٣٣هـ.
- \_\_\_\_\_، *تدريب الراوي في شرح تقريب النووي*. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٤١هـ.
- الشايح، عبد العزيز بن عبد الله. *دراسة الأسانيد*. الرياض: الدار الملكية، ١٤٣٨هـ.
- الصيرفي، إبراهيم بن محمد. *المنتخب من كتاب السياق*. مكة المكرمة: المكتب التجاري، ١٤١٤هـ.
- الطحان، محمود. *تيسير مصطلح الحديث*. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٣١هـ.
- عبد بن حميد، عبد الحميد. *المنتخب من مسند عبد بن حميد*. بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. *شرح التبصرة والتذكرة*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.
- غني، رائدة. *تخرّيج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم في كتاب الاستسقاء*. جمبـير: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية، ٢٠٢٥م.
- الفاكهي، محمد بن إسحاق. *أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه*. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٤هـ.
- قنديل، محمد حسن محمد محمد. *مرويات الحاكم في المستدرك التي نص الذهبي على أن أسانيدھا مظلمة*. القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠٢٤م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن. *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- منصوري ذكرى، وغرابلي، عائشة. *أسباب وصف الحاكم بالتساهل في كتابه المستدرك على الصحيحين*. باتنة: جامعة باتنة، ٢٠٢٤م، ١.
- النووي، يحيى بن شرف. *المجموع شرح المذهب*. جدة: مكتبة الإرشاد، د.ت.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. *الموسوعة الفقهية الكويتية*. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٧هـ.